

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٥

المأزق السوري.. وخيارات المواجهة! بقلم: مرسى عطا الله



لا أظن أن هناك خيارا آخر سوي خيار المرونة السياسية لكي تستطيع سوريا أن تخرج من المأزق الذي يراد دفعها اليه استنادا إلى تقرير المحقق الدولي ديتليف ميليس، بشأن ملابسات جريمة اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري.. ولعل من الضروري صحة الإدراك بأن المرونة لاتعكس بالضرورة ضعفا، فضلا عن أنها تظل عملا صحيحا ومشروعا وفق قياسات اللحظة الراهنة التي تبرز فيها تحالفات دولية وإقليمية تجعل من مجرد التفكير العربي والسوري في المواجهة خطأ جسيما... ثم إن أية نظرة واعية ومنصفة للمشهد العربي والاقليمي تجعل من المرونة السياسية خيارا حتميا في ظل تشرذم سياسي عربي لايمكن إنكاره ومايصاحبه من عجز دولي يعكسه تراجع ملحوظ في موقف كل من الصين وروسيا مع التزام أوروبي بالموقف الأمريكي حول الملف السوري اللبناني إلى مايقرب من درجة التطابق!

وعندما نتحدث عن خيار المرونة السياسية فان المقصود أبعد مايكون عن مظنة التنازل والاستسلام المطلق للشروط الأمريكية التي ليست بعيدة عن الأهداف والمقاصد الاسرائيلية، وانما المقصود هو السعي لتقريب المسافات بين سوريا والمجتمع الدولي او بمعنى أصح وأدق بين دمشق وواشنطن في المقام الأول!

أريد أن أقول إن خيار المرونة السياسية قد يكون قدرا محتوما بالنسبة لدمشق في اللحظة الراهنة، لكنه في الوقت نفسه ليس بعيدا عن أن يكون هدفا ومطلبا أمريكيا غير معطن حفاظا على قناع الترغيب والترهيب الذي ترتديه السياسة الأمريكية عندما تتعامل مع قضايا المنطقة وبالذات مع الدول التي تشعر بأنها لاتقف معها على نفس الموجة الأمريكية بشأن العراق!

وربما يقول أحد - والقول به بعض من الحقيقة - إن العودة لتطورات الأزمة العراقية في الأشهر التي سبقت الذهاب إلى

الحرب بقرار منفرد دون غطاء من الشرعية الدولية تشير إلى أن واشنطن تعاملت - دون اكتراث - مع كل ما أبداه النظام العراقي من خيارات المرونة السياسية بدءا بقبول التفتيش داخل قصور الرئاسة ووصولاً إلى تدمير الصواريخ العراقية.

ولكن مثل هذه الأقوال المرسلة تفتقر إلى كثير من العناصر التي تؤكد أن الفارق كبير بين الأزمة العراقية والأزمة السورية، وأن واشنطن برغم كل ماتمارسه من ضغوط وتهديدات لم تصل إلى نقطة اللا عودة مع النظام السوري كما كان عليه الحال مع نظام صدام حسين، حيث مازالت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين قائمة ومازالت قنوات الحوار والتواصل العلنية والسرية في درجة عالية من النشاط!

وليس معني ذلك أنني أنفي - مسبقا - عن واشنطن شبهة التردد ضد سوريا ووجود لوبي داخل الإدارة الأمريكية يروج إلى أن نجاح الوضع في العراق وتثبيتته يرتبط بقدرة واشنطن علي الاطاحة بنظام البعث السوري، وأنه ليس ضروريا أن يجري الأمر علي غرار المغامرة التي كلفت أمريكا كثيرا في الساحة العراقية.

ثم إنه ليس بمقدوري - أو بمقدور أحد غيري - أن يجادل في أن هناك أزمة ثقة حادة وعنيفة بين واشنطن ودمشق وأن الأمريكيين يشعرون الآن بأنهم في مركز قوة أفضل في الشرق الأوسط عن أي وقت مضى، يمنحهم مزيدا من القدرة علي تجاهل الغزل السوري اعتمادا علي وجودهم الميداني في العراق وضغطهم الشرس علي طهران باسم الملف النووي وسعيهم لاستثمار تقرير ديتليف ميليس، فضلا عن ورقة التلويح التقليدية بالعصا الإسرائيلية!

وإذن ماذا؟

أريد أن أقول إن القراءة الصحيحة والدقيقة لمعطيات الواقع الاقليمي والدولي الراهن ترجح - بل تحتم - الأخذ بخيار المرونة السياسية في التعامل مع هذا المأزق الذي يزداد شدة واستحكما يوما بعد يوم وفق مخطط مرسوم سلفا!

وليس أخطر علي مصائر الأمم والشعوب من الاستناد في صناعة القرارات المصيرية لتحليلات يغلب عليها منطق الأمنيات قياسا علي أزمان سالفة وبما يؤدي إلي فقدان بوصلة الرؤية الصحيحة!

لعلي أكون أكثر وضوحا وأكثر صراحة وأقول إنه من الخطأ أن يرفض أحد خيار المرونة السياسية في التعامل مع الأزمة السورية تحت دعوي أن عدم الاستقرار في لبنان من ناحية وزيادة التورط الأمريكي في العراق من ناحية أخرى يجعل واشنطن بحاجة إلي دمشق بأكثر من حاجة دمشق لاستجداء الرضا الأمريكي.

إن مثل هذه التحليلات التي أقرأ بعضها - أحيانا - لاتمثل فقط خطأ في الحساب السياسي والاستراتيجي, وإنما تمثل أيضا عنوانا لاستمرار تشبث البعض بفراش الغيبوبة السياسية والفكرية وعدم القدرة علي قراءة معطيات عالم جديد لم تتبدل فقط موازينه وإنما تبدلت أيضا تحالفاته وفقا لاستحقاقات مصالح جديدة!

ومن حسن الحظ أن هناك قدرا من الرشد في الخطاب السياسي السوري بما يعني إدراكا جيدا لحتمية الخروج العاجل والنهائي من سياسات التهديد بتفجير المنطقة برمتها من نوع ذلك الذي مازال واردا في أجندة بعض وسائل الاعلام السوري والعديد من الأجنداث الاعلامية العربية الأخرى!

وعلي سبيل المثال فإن سوريا بإمكانها أن تجاري - بل وأن تلبى - المطالب الأمريكية التي تتحدث عن الحاجة إلي دور سوري إيجابي لدفع السلام الفلسطيني الإسرائيلي إلي الأمام, ودون أن تجيء المجارة أو التلبية مطابقة تماما لذات الآليات الأمريكية والإسرائيلية التي تتحدث عن طرد الفلسطينيين وإغلاق مكاتبهم الإعلامية قبل التوصل إلي أرضية اتفاق سلام كحد أدنى.

وأیضا فان سوريا بامكانها أن تجاري - بل وأن تلبی - المطالب الأمريكية بضبط حدودها مع العراق وفق أية معايير دولية قیاسا علی ذات القدرة الأمريكية لضبط حدودها الشمالية مع كندا، والجنوبية مع المكسيك.

أما ما يتعلق بالشأن اللبناني أو قمیص عثمان المتمثل في افرازات وتداعیات جريمة اغتيال رفیق الحريري، فان سوريا بامكانها أن تجاري - بل وأن تلبی - كل المطالب الدولية لها بالتعاون إلي أقصى حد مع جهات التحقيق، خصوصا أن دمشق أعلنت أكثر من مرة - وظني أنها صادقة - بأنها صاحبة مصلحة أساسية في سرعة الوصول إلي الحقيقة في هذه القضية التي لم تلحق ضررا بأحد قدر ما ألحقت بسوريا من أضرار!

ثم إن دمشق أعطت في الآونة الأخيرة إشارات إيجابية تؤكد أنها مستعدة للمضي قدما علی طريق التنمية الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.. ومن ثم فإن مبررات التحامل علی سوريا باسم هذه الاستحقاقات هي مبررات أخذة في التآكل، وربما تعطي إشارات إيجابية لقوي الاعتدال في الإدارة الأمريكية التي تحذر صقور واشنطن من مخاطر التورط في مغامرات جديدة في الشرق الأوسط.

مرة أخرى.. وإذن ماذا؟

في اعتقادي أن قدرة سوريا علی التثبيت بخيار المرونة السياسية سوف يكون العامل الحاسم في إحباط ذلك المخطط المشبوه الذي يستهدف استدراج سوريا نحو مواجهة سياسية واقتصادية وربما عسكرية أيضا، وذلك استنادا إلي رهان القدرة علی استفزازها وإخراج سياستها عن الرشد والصواب!

وفي اعتقادي أيضا - وهذا مجرد اجتهاد - أنه رغم دور صقور المحافظين الجدد المدعومين باللوبي الموالي لإسرائيل في

واشنطن من أجل دفع الأمور باتجاه الصدام مع دمشق والسعي لعزلها، فإن هناك أصواتا عاقلة ورشيذة داخل الإدارة الأمريكية تحذر من مخاطر التشدد الأمريكي الزائد عن الحد في التعامل مع دمشق، وسط معلومات ومؤشرات بأن بدائل النظام السوري لسد الفراغ في حالة الإطاحة به - لا قدر الله - تنحصر في التيارات الإسلامية التي قد تهدان واشنطن مرحليا ولكنها لن تتخلي مستقبلا عن عدائها التاريخي مع السياسة الأمريكية التي جاهرت في السنوات الأخيرة باستهداف العديد من الدول الإسلامية في حروب وغزوات أعادت للأذهان سنوات الاستعمار القديم.

وقد يكون مفيدا لسوريا، وهي تتحرك بصدق علي طريق خيار المرونة السياسية، أن تنعش ذاكرة المجتمع الدولي بوجه عام وذاكرة الأمريكيين بوجه خاص أنه في الوقت الذي كانت فيه واشنطن تدعم بكل قوتها نظام صدام حسين لمواصلة الحرب مع إيران طوال حقبة الثمانينيات كانت سوريا تقف علي الضفة الأخرى ضد سياسة صدام حسين... ثم إن سوريا كانت ضمن الدول العربية الرئيسية التي بادرت بشجاعة إلي رفض الغزو العراقي للكويت عام 1990 والقبول بالانضواء تحت قيادة عسكرية أمريكية ضمن التحالف الدولي في حرب تحرير الكويت عام 1991!

وخلاصة القول إنه مع التسليم بأن هامش المناورة السياسية في هذه الأزمة يبدو آخذا في التآكل إلا أن براعة القدرة علي الاستمساك بالقدر الضئيل المتبقي من هذا الهامش يمكن أن يوفر الفرصة لنجاح خيار المرونة السياسية وانقاذ المنطقة برمتها من خطر وشيك!

والمرونة السياسية ليست دائما عنوانا للتنازل أو الاستسلام.. وكفي مزايدات فارغة أدت بنا إلي أوضاع الاهتراء والتمزق السياسي الراهن!